

شيء مما يُقال بعد تصفية المعارض الفلسطيني



في ذلك المثال البسيط لا تحتاج إلى لجنة تحقيق ومحققين لأن وزير المالية في حكومة اشتية، اعترف بالجنحة ووعده هو وسائر السارقين برد المبالغ ولم يردوها، فكيف يحترم هؤلاء القانون ويحترمون القضاء؟ فما حدث ولا يزال يحدث هو حدث تعزير قبضة للصوص على المال العام وعلى الأدوار العامة وعلى مواقع المسؤولية.

لكن طيفا آخر من الفلسطينيين ذهب إلى الأعمق وقال ساخرا "كفى استهبالا للناس، ففي حال إطلاق التصريحات على مسؤولي السلطة أن يتذكروا أن للفلسطينيين عيوناً يرون بها وعقولا يفكرون بها، ومن يأنس في نفسه القدرة على الجزم، قبل أن تجزم بأن هناك ماجورين، وأن الصحافة تلتقي الاحترام، عليه أن يتذكر بأن المشاهد المصورة سوف تكذبه، ثم إن البوصلة الوطنية التي يتحدث عنها رئيس الحكومة، يمكن الاستدلال على وجهتها من خلال تصريحات رئيس السلطة نفسه، بالصوت والصورة، عندما كان يؤكد المرة تلو الأخرى، على وجوب إعطاء إسرائيل المعلومة التي لا يحلم بالحصول عليها."

في هذا الخضم الفلسطيني المزري والمعقد سيكون أهم ما يقوله الراغبون في التهذبة، إن انتظار تقرير لجنة التحقيق ضروري ومهم على الرغم من شبه الإجماع على رفض هذه اللجنة برئاسة وزير العدل في حكومة اشتية أو الحفاظ عليها، واستباق تقريرها بانها مات صريحة أو ضمنية، بأنها تمثل الخضم والحكم. فعند صدور التقرير، سيكتشف الفلسطينيون أن قيادة السلطة عاجزة عن تنفيذ سطر واحد من التوصيات، التي يتوقع أن تشمل فقرات معقولة وشبه متوازنة. ذلك لأن من بين أخطر أعراض شيخوخة عباس هو العناد العقيم، ثم إن اعتقال أي واحد من الذين نفذوا الجريمة من شأنه أن يدفع المعتقل لأن يقول ما عنده، فهو محصن بما يعلم، فما باننا إن كان

لكنه في الوقت نفسه يزعم أن له قوة زرقاء اليمامة في رؤية الشيء البعيد، إذ يحسم الأمر بشأن محركات الأحداث بعد الجريمة قائلا إن هناك ماجورين يحرفون البوصلة لصالح أجندات سياسية مشبوهة. فالرجل لديه بوصلة، وهذه البوصلة سليمة ومضبوطة، وربما يعرف من خلالها كل أسماء الماجورين كما يعرف مبالغ اجورهم لقاء تعابهم، وهو أيضا يحترم القانون، لكنه أيضا، لا يقهر للناس سبب عدم احتجاج أي مشتبه به، ممن يعد بإحالتهم على المحاكم، تحقيقا للعدالة!

بعد أيام من صمت مسؤولي السلطة الفلسطينية عن جريمة قتل المعارض نزار بنات، دون مواصلة أسرة القتيل، ولو من باب توزيع الأدوار؛ خرج رئيس حكومة هذه السلطة د.محمد اشتية بتصريح لقي استحسانا واسعاً يدل أن يهدئ الشارع ويحاول التحلي بقدر من التوازن. قدم التعازي في القتيل، كأنما على قعدة أن "الرحمة تجوز على الكافر" ثم استطراد بكلام مضلل، جعل الناس تقول ليطه لم يدل بأي تصريح، وسيكون ذلك اكتمل له. يتفقد الرجل حقيبة وزارة الداخلية سوريا، كمن يتأبط شرا. وفي الوقت نفسه هو رئيس الحكومة، وقد أنبا الفلسطينيون بأن تحقيقا يجري لمعرفة الذين قتلوا نزار بنات لكي يحاولوا على القضاء. وكان الذي يصرح هو رئيس وزراء بلجيكا الذي يصعب عليه العلم بدواخل السلطة أو يصرح في حال امتناع السلطات الفلسطينية عن مده ومد لجنة التحقيق بالمعلومات.

قال اشتية إن السلطات الفلسطينية حريصة على "استقلال القضاء وكرامته، واحترام حرية الصحافة والإعلام، والتحلي بروح المسؤولية العالية، والأيتم حرف الأمر لصالح أجندات سياسية وحملات التشهير المأجورة". وأضاف داعيا إلى "إبقاء الجهد الوطني منصبا على مواجهة الاحتلال وأدواته الاستعمارية في القدس وفلسطين عامة". ولم يكن ما قاله الرجل، إلا كلاما من نوع الكذب المتعمد الذي يعلم تماما أن الحقيقة في عكسه بالضبط. فقرارات المحاكم الفلسطينية، على الرغم من موالاتها لرئيس السلطة، لا تحترم، ثم إنه شخصيا يعرف الفاعلين ولكنه يخادع ويحاول إقناع شعبيه بأنه لا يزال يقص الأثر ويجعل الفاعلين، ومن أمر بتصفية الناشط المعارض.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدباني
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

عندما يكشف إخوان ليبيا نواياهم نحو الانتخابات

ومنها مصرف ليبيا الذي كان من حصص إقليم برقة. وهو يفسر ذلك بأنه لن يسمح بتتصيب أحد الموالين لحقتر على هذه المؤسسة، بل ويرى أن المطروح هو أن المؤسسات السياسية المعنية بالتعيينات ليست فقط الواردة في الاتفاق وعددها سبعة وإنما تشمل مؤسسة الجيش.

إن كيف يحدد الإخوان موقفهم ما دور، كل المؤشرات تؤكد أن هدفهم الأول كان تاجيل الانتخابات وإبقاء الوضع على ما هو عليه لأنه يضمن مصالحهم المحققة إلى حد الآن وقد يضيف إليها. المشري يرى أن رئيس الحكومة الحالية عبدالحاميد الدبيبة محسوب على تيار الثورة كونه من مدينة مصراتة التي تترجم تيار المغالبة، وهذا في حد ذاته مكسب لهم، وقد يكون الدبيبة من الحرجين بالاستمرار في منصبه إلى أجل غير مسمى كما كان الحال بالنسبة إلى فايز السراج. ولكن وفي ظل إصرار المجتمع الدولي على تنظيم الانتخابات في موعدا المحدد للربع والعشرين من ديسمبر القادم، اتجهوا إلى الخطة (ب) والتي تتمثل في التركيز على تنظيم الاستفتاء على مسودة الدستور المنيرة للجدل أولا، واعتمادها في التأسيس للنظام السياسي بما تشكله من شرعية للإسلام السياسي والمليشيات ومن تشبعت للسلطات التنفيذية وحصر الية السيطرة عليها في البرلمان عبر تحالفات مبنية على سلطة المال والمصالح والابتزاز وفق النموذج التونسي الذي كرسه حركة النهضة بدستور 2014، وإقرار مبدأ تنظيم الانتخابات البرلمانية أولا، ثم انتخاب رئيس للدولة من داخل

محمد صوان، ويات معلوما لدى الجميع.

التيار الثاني هو تيار النظام السابق، ووفق المشري فإنه سيتشنت نتيجة عراقيل قانونية قد تمنع زعيمه سيف الإسلام القذافي من الترشح للانتخابات الرئاسية، أما التيار الثالث فهو تيار الكرامة، والمرتبطة أساسا برمزية قائد الجيش خليفة حفتر والذي يرى الإسلاميون وحلفاؤهم أن لا مجال لترشحه، لأن فوزه يعني العودة إلى مربع الحرب بما سيدفع نحو تقسيم البلاد، وهذا هو الحل بالنسبة إليهم، ولديهم خطة لذلك يتم العمل عليها منذ فترة، تتأسس على فكرة تحييد القوى الإقليمية والوعلية عبر دبلوماسية الضمات والوعود الاستعمارية، والسعي إلى إقناع الغرب بأن الإخوان هم حلفاؤه الاستراتيجيون والبشرون بأهائه في المنطقة ومنفوق تجاربه السياسية والاقتصادية وحراس مصالحه، وأن أي حرب قد يقودونها بدعم من الحليف التركي ضد حفتر هي حرب ضد التغلغل الروسي في المنطقة، وأن أهدافها لا تكتمل إلا بالسيطرة على منابع الثروة في الوسط والجنوب.

تصريحات المشري فضحت جوانب لم تكن ظاهرة من دائرة الصراع مع مجلس النواب، فالإخوان حاولوا منذ عامين إقناع القوى الموالية بأن ليبيا ليست جاهزة للانتخابات، وهذا ما يعني أنهم يعملون على تحقيق المزيد من التغلغل في مفاصل الدولة لتثبيت وجودهم. هناك قناعة لدى الجماعة أساسها أن من يحقق السيطرة على الثروة والسلطة والإعلام والمساجد هو القادر على وضع يده على المجتمع، ومن الطبيعي أن من يحكم المصرف المركزي هو من يمتلك الأسبقية.

اليوم يرفض المشري ومن ورائه مجلس الدولة المعبر عن إرادة الإخوان تنفيذ اتفاق بوزنيقة المغربية حول المناصب الرئيسية في المؤسسات السيادية

أي لحظة، بل إن الأصابع لا تزال على الرزاد، وما التلكؤ في إصدار قرارات تحسم ملفي القوات الأجنبية والمترتبة والمليشيات المسلحة المحلية سوى مؤشر على أن اطرافا سياسية وعقائدية مصرة على أن ما لا يتحقق بالانتخابات قد يتحقق بالصراع المسلح، ومن خسر في صناديق الاقتراع قد ينتصر بصناديق الذخيرة.

ويفسر المشري المشهد العام قبل الانتخابات بأن ما يسميه بتيار 17 فبراير هو الأغلبية في البلاد، يليه التيار السابق، ثم تيار الكرامة في إشارة إلى أنصار الجيش، والتيار الأول بات اليوم منحصر في الإسلام السياسي والمليشيات وبعض القوى الجهوية الاعترافية واللوبي التركي الذي لم ينس القيادي الإخواني أن يضخم من دوره عندما قال إن مليون ليبيا هم من أصول عثمانية، في إعادة لما سبق أن صرح به اردوغان نقلا عن علي الصلابي عندما اتجه إليه في العام 2011 بالقول "انذهب لندجة أترك ليبيا فديك رعية هناك".

واليوم توجد قوات تركية وجحافل مترتبة في غرب ليبيا، سيكون من بين أهدافها الأساسية دعم هذا التيار ومساندته في أي حرب يخوضها، ولاسيما في ظل إمكانية تكرار سيناريو صيف العام 2014، عندما انقلب الإخوان على نتائج الانتخابات البرلمانية بعد أن خسروها، وأدخلوا البلاد في حالة من الفوضى أدت إلى انقسام دام سبعة أعوام، وهذا ما أكد عليه مؤخرا الرئيس السابق لحزب العدالة والبناء

أعلن المشري بشكل سافر، أن الحرب ستكون الرد المناسب إذا حصل وفاز خليفة حفتر، وأكد أن ليبيا ستعجه إلى الانقسام بعد رفض النتائج، وهو أمر مطروح. وتابع أنه لا يمكن أن يكون لحقتر أي دور سياسي في المستقبل ولو أدى ذلك إلى منعه بالقوة، وهو ما يعني أن كل ما قيل ويقال عن الحل السياسي والوقف النهائي للنار وتوحيد المؤسسات والمصالحة الوطنية وطى صفحة الماضي غير موجود في زوايا العقل السياسي الإخواني، وأن الصراع لا يزال قائما في صورة حرب باردة قد تستعيد حرارة المواجهة في



لديهم ما يعجبهم كلامه، كما لم يتصنع المواقف، ولم يتم إلا بالكشف عن قناعاته وقناعات الجماعة وحلفائها، وعن نوايا المتحركين في كواليس القرار بغرب ليبيا، ولاسيما من الإسلاميين والجهويين المرتبطين علنا بالمشروع التركي، والذين لا يخفون نزعة التعالي والتكبر على بقية الشعب، وميلا دائما لاعتماد منصف على المغالبة في اختطاف البلاد نحو اتجاههم، فإما أن يكون لهم الحكم المطلق وإما أن تكون الحرب والانقسام.

المشري، الذي يرأس مجلس الدولة الاستشاري، استبق اجتماع ملتقى الحوار السياسي المنعقد حاليا بجنيف لإعلان القاعدة الدستورية للاستحقاق الانتخابي، بتهديد واضح يدوس على قرارات مجلس الأمن ومواقف المجتمع الدولي ومخرجات الاتفاقيات السياسية والعسكري، ووافقات برلين 1 و2، ويعصف بتهديد بعثة الأمم المتحدة، ويطيح بتطلعات الشعب الليبي في الأمن والاستقرار. وأساس هذا التهديد أن الحرب ستعود من جديد، والانقسام سيتحول إلى حقيقة في حال فوز من يعتبره الإخوان عدوا لمشروعهم في انتخابات الرابع والعشرين من ديسمبر القادم.

أعلن المشري بشكل سافر، أن الحرب ستكون الرد المناسب إذا حصل وفاز خليفة حفتر، وأكد أن ليبيا ستعجه إلى الانقسام بعد رفض النتائج، وهو أمر مطروح. وتابع أنه لا يمكن أن يكون لحقتر أي دور سياسي في المستقبل ولو أدى ذلك إلى منعه بالقوة، وهو ما يعني أن كل ما قيل ويقال عن الحل السياسي والوقف النهائي للنار وتوحيد المؤسسات والمصالحة الوطنية وطى صفحة الماضي غير موجود في زوايا العقل السياسي الإخواني، وأن الصراع لا يزال قائما في صورة حرب باردة قد تستعيد حرارة المواجهة في



عديلي صادق
كاتب سياسي
فلسطيني